

تحليل مالي

ان التحليل المالي لبلدية المكناسي خلال الأربع السنوات الأخيرة 2020-2023 يركز على التحليل الرجعي للمعطيات المالية المسجلة بالجداول النهائية للمقاييض و المصاريف و التحليل عبر المؤشرات و ذلك بغاية تحديد القدرة على تعبئة الموارد المالية الذاتية للاستثمار من ناحية و الاقتراض من ناحية أخرى.

I-نسب تطور الموارد و النفقات:

1- نسبة تطور موارد العنوان الأول و الثاني:

2023		2022		2021		2020		السنة
المحقق	التقديرات	المحقق	التقديرات	المحقق	التقديرات	المحقق	التقديرات	المورد
24.539	80.000	27.983	80.000	27.914	90.000	23.641	90.000	العقارات المبنية
262.426	270.200	227.665	270.200	233.436	271.000	175.691	249.400	المداخل الجبائية بعنوان الاداءات على العقارات و الانشطة
58.956	107.000	107.000	132.150	116.633	95.000	68.542	93.000	مداخيل الأسواق
931.973	922.523	824.466	890.337	765.415	781.164	862.000	650.623	المناب من الدعم السنوي بعنوان التسيير
713.184	827.477	762.002	859.663	744.496	808.836	491.818	799.377	الموارد الذاتية للعنوان I
1.735,157	1.750,000	1.586,468	1.750,000	1.509,911	1.590,000	1.317,941	1.450,000	جملة موارد العنوان I
2.610,167	2.010,000	2.438,945	2.200,000	2.531,462	1.160,000	1.338,388	1.070,000	جملة موارد العنوان II

و بناء على المعطيات السابقة نستنتج ان نسبة تطور الموارد بالعنوان الأول و الثاني كالآتي:

السنة	2020	2021	2022	2023
العنوان الاول	%-6.99	%14.56	%5.07	%9.37
العنوان الثاني	%-17.44	%89.14	%-3.65	%7.02

2- نسبة تطور النفقات بالعنوان الأول و الثاني:

السنة	2020	2021	2022	2023
النفقات	التقديرات	المنجز	التقديرات	المنجز
التأجير العمومي	965.300	956.840	976.000	969.033
وسائل المصالح	337.050	181.540	427.210	309.906
التدخل العمومي	62.650	59.962	60.790	59.915
المتخلدات	53.700	14.660	124.862	78.151
قواد الدين	45.000	22.350	96.000	95.844
جملة نفقات العنوان I	1.410,000	1.220,693	1.560,000	1.434,699
جملة نفقات العنوان II	1.110,000	259.859	1.190,000	267.728

و بناء على المعطيات السابقة نستنتج ان نسبة تطور النفقات بالعنوان الأول و الثاني كالآتي:



السنة	2020	2021	2022	2023
العنوان الاول	% 3,73	%-14,01	%-0,54	%1,72
العنوان الثاني	%-76,08	%3,02	%95,83	%-53,1

II- نسبة انجاز الموارد الاعتيادية لسنة 2023 :

بيان المؤشر	مدلول المؤشر	النسبة	الملاحظات
المداخل الذاتية / موارد العنوان الأول	مؤشر الاستقلالية	%41	النسبة الوطنية 65 %
تحويلات الدولة / موارد العنوان الأول	مؤشر مساهمة الدولة في موارد العنوان الأول	%59	النسبة الوطنية 35 %
المعالييم العقارية / موارد العنوان الأول	أهمية مردود المعالييم العقارية ضمن موارد العنوان الأول	%1,41	النسبة الوطنية 7.6 %
المعالييم على الأنشطة / موارد العنوان الأول	أهمية مردود المعالييم على الأنشطة ضمن موارد العنوان الأول	%15,12	النسبة الوطنية 29.3 %
مداخل الأسواق المستلزمة / موارد العنوان الأول	أهمية مردود الأسواق المستلزمة في موارد العنوان الأول	%3,39	النسبة الوطنية 7.5 %

III- نسبة انجاز الموارد الذاتية لسنة 2023 :

بيان المؤشر	مدلول المؤشر	النسبة	الملاحظات
المداخل الذاتية / موارد العنوان الأول	مؤشر الاستقلالية	%41	النسبة الوطنية 65 %

IV-نسبة تحويلات الدولة لسنة 2023:

بيان المؤشر	مدلول المؤشر	النسبة	الملاحظات
تحويلات الدولة / موارد العنوان الأول	مؤشر مساهمة الدولة في موارد العنوان الأول	%59	النسبة الوطنية 35 %

V- نسبة التأجير لسنة 2023:

بيان المؤشر	مدلول المؤشر	النسبة	الملاحظات
نفقات التأجير المحققة / جملة الموارد العنوان الأول المحققة	وزن التأجير من جملة نفقات العنوان الأول	%50,22	النسبة الوطنية 61 %

VI-نسبة تطور نفقات التصرف:

2023		2022		2021		2020		السنة
المنجز	التقديرات	المنجز	التقديرات	المنجز	التقديرات	المنجز	التقديرات	النفقات
871.554	940.000	931.605	1.024,000	969.033	976.000	956.840	965.300	التأجير العمومي
475.978	583.664	384.226	454.068	309.906	427.210	181.540	337.050	وسائل المصالح
54.305	76.450	53.044	85.950	59.915	60.790	59.962	62.650	التدخل العمومي
112.264	119.718	65.480	93.900	78.151	124.862	14.660	53.700	المتخللات
1.451,535	1.650,000	1.426,940	1.650,000	1.434,699	1.560,000	1.220,693	1.410,000	جملة نفقات التصرف

و بناء على المعطيات السابقة نستنتج ان نسبة تطور نفقات التصرف بالعنوان الأول كالآتي:



2023	2022	2021	2020	السنة
% 43,69	%-15,19	%0,5	% 43, 5	النسبة

VII-نسبة الادخار الصافي:

2023	2022	2021	2020	
1.735,157	1.586,468	1.509,911	1.317,941	جملة موارد العنوان الأول
1.451,535	1.426,940	1.434,699	1.220,693	جملة نفقات العنوان الأول
283.622	159,528	75.212	97.248	الادخار الخام
131.509	127,060	131.033	67.476	أصل الدين
152.113	32,468	- 55.821	29.772	الادخار الصافي
% 16.34	% 10,05	% 4,98	% 7.4	الادخار الخام / موارد العنوان الأول
% 8.76	%2,46	% -3,69	% 5.11	الادخار الصافي / موارد العنوان الأول

و بناء على المعطيات السابقة نستنتج ان نسبة تطور النفقات بالعنوان الأول كالآتي:



2023	2022	2021	2020	السنة
% 8.76	%2,46	% -3,69	% 5, 11	النسبة

VII-نسبة المديونية:

2023		2022		2021		2020		السنة
البيان	التقديرات	المنجز	التقديرات	المنجز	التقديرات	المنجز	التقديرات	
المتخلدات	53.700	14.660	124.862	38.004	93.900	65.480	119.718	112.264
جملة موارد العنوان I	1.450,000	1.317,941	1.590,000	1.102,730	1.750,000	1.586,468	1.750,000	1.735,157

و بناء على المعطيات السابقة نستنتج ان نسبة تطور المديونية كالآتي:



السنة	2020	2021	2022	2023
النسبة	% 3,7	% 7 ,85	% 5,3	% 6,8

VIII-نسبة انجاز موارد التنمية:

2023		2022		2021		2020		السنة
البيان	التقديرات	المنجز	التقديرات	المنجز	التقديرات	المنجز	التقديرات	
جملة نفقات العنوان II	1.110,000	259.859	1.190,000	154.020	2.300,000	542.306	2.110,000	245.860
جملة موارد العنوان II	1.070,000	1.338,388	1.160,000	2.531,462	2.200,000	2.438,945	2.010,000	2.610,167

و بناء على المعطيات السابقة نستنتج ان نسبة تطور انجاز موارد التنمية كالآتي:

السنة	2020	2021	2022	2023
النسبة	%19,4	%6,1	%22,23	%9,41

وبناء على المعطيات المذكورة أعلاه نستنتج أن نسبة تطور الموارد بلغت بالعنوان الأول 9,37 % متأتية أساسا من مقاييض مداخل الأسواق المستلزمة و المناب من الدعم السنوي بعنوان التسيير و بالعنوان الثاني 7,02 % وهي متأتية من نقل فواضل السنوات السابقة نظرا لظروف التي مرت بها البلاد خاصة جائحة كورونا و هو ما اثر على عدم استهلاكها و اما النفقات فقد شهدت بالعنوان الاول تطور بنسبة 34,69 % نظر لارتفاع كتلة الاجور و نفقات وسائل المصالح و بالعنوان الثاني شهدت تراجع بنسبة 9,41 % وذلك نظرا لعدم استهلاك موارد العنوان الثاني للأسباب المذكورة سابقا.

اما بخصوص المجهود الادخاري للبلدية المتأتي أساسا من الفواضل الغير مستهلكة بالعنوان الاول فقد شهد تطور بنسبة 8,76 % وهو نتيجة تحقيق فوائد بالعنوان الاول لسنة 2022 و 2023 .

اما بخصوص المديونية فقد تطور نسبتها الى 6,8 % و ذلك للديون المتخلدة بذمة البلدية لفائدة خاصة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية وهي نتيجة سنتي الحجر الصحي المفروض جراء جائحة كورونا خلال سنتي 2020 و 2021.